الفجوة الغذائية والسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

د. كوثر مصطفى شغراب[1]

المستخلص

يعتبر الأمن الغذائي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعي جميع دول العالم لتحقيقها. ومن أهم التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية هي تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة علي الموارد المائية النادرة، حيث تعتبر المياه المورد الأكثر ندرة والمحدد الرئيسي للتنمية الزراعية في المملكة. كما أن الاعتماد المتزايد علي استيراد الغذاء يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية وتقلب الأسعار العالمية للغذاء.

هدفت هذه الورقة لتحليل وضع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية وتحليل الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتطورها في السنوات (2004م–2010م) وتحديد ومناقشة السياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في ضوء محدودية وندرة موارد المياه وبالتالي تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي.

أظهرت نتائج الدراسة تزايد الحجم النسبي للفجوة الغذائية من بعض المنتجات الغذائية مثل الحبوب وخاصة القمح واتجاه نسب الاكتفاء الذاتي منها نحو التناقص في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية الأخرى والاعتماد المتزايد على استيرادها من الأسواق العالمية.

توصلت الدراسة لتحديد حزمة من السياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة وضمان الحصول على الإمدادات الكافية من المنتجات الغذائية الأساسية وتجنب الصدمات الخارجية نتيجة للتقلبات في أسعار الغذاء في السوق العالمية.

[1] استاذ مشارك، كلية الاقتصاد والإدارة (قسم الطالبات)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: kmshoghrab@hotmail.com

Food Gap and Future Policies to achieve Food Security in Saudi Arabia

Abstract

Food security is considered one of the main objectives in all countries of the world. The most important challenge facing Saudi Arabia is the development of the agricultural sector to achieve food security while maintaining the scarce water resources and achieving water security at the same time , as water is considered the main key factor of agricultural production .Also, The increasing reliance on food imports makes the country vulnerable to external market shocks and fluctuations in world food price.

The goals of this paper are to analyze the case of Saudi agricultural sector ,the food gap and the percentages of food self-sufficiency in recent years (2004-2010),and to analyze future policies to achieve food security in light of limited and scarce water resources and thus achieve a balance between food security and water security.

The results of the study showed increased relative size of the food gap of some food products such as grain ,especially wheat where self-sufficiency rates declined in recent years. In addition to low self-sufficiency rates from some other food products and increasing reliance on imports from world markets.

The study determined package of future policies to achieve food security in Saudi Arabia and to ensure access to adequate supplies of basic food products and avoid external shocks as a result of fluctuations in food price in the global market.

مقدمة :

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا المعاصرة نظراً لارتباطها بحياة الإنسان وسيادة الدول، ومن أهم التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية هي تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة على الموارد المائية المحدودة وتحقيق الأمن المائي في نفس الوقت حيث تعتبر المياه المورد الأكثر ندرة والمحدد الرئيسي للتنمية الزراعية، حيث تقع المملكة ودول شبه الجزيرة العربية في مناخ صحراوي شديد الجفاف والتصحر وتتميز بندرة المياه السطحية لعدم وجود أنهار ومحدودية الأمطار والتناقص المستمر في مصادر المياه الجوفية غير المتجددة نتيجة للتوسع الزراعي خلال العقود الماضية. كما أن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من الخارج يكتنفه صعوبات تتعلق بعدم استقرار أسعار الغذاء في السوق العالمي واتجاهها للارتفاع الحاد أحياناً والنقص في إمدادات الغذاء.

مشكلة البحث:

إن تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية تواجهها عقبة ندرة موارد المياه والتي تعتبر المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية في المملكة، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية وعدم استقرارها وتقلب الأسعار العالمية للغذاء ونقص إمدادات الغذاء أحياناً كما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمية عام 2008م. وهذا يثير التساؤل عن سبل تحقيق الأمن الغذائي في المملكة في ظل ندرة ومحدودية موارد المياه اللازمة للتنمية الزراعية وتقلبات الأسواق العالمية للغذاء.

أهمية البحث:

تتناول الدراسة موضوعاً مهماً يتعلق بالفجوة الغذائية وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، والأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي وهو هدف تسعى جميع الدول لتحقيقه خاصة الدول التي تعانى من ندرة المياه والموارد الزراعية وصعوبة المناخ مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج بشكل عام.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي أوضاع الغذاء في السوق العالمي والصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدول المستوردة للغذاء مع اتجاه أسعار الغذاء نحو الارتفاع وتقلبها في السوق العالمي، ودراسة وضع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية وتطور الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية والفجوة الغذائية وتطورها خلال السنوات (2004م– 2010م) وتحليل السياسات المستقبلية التي تساعد علي تحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة علي موارد المياه النادرة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

فرضية البحث:

تعتمد الدراسة على فرضية تزايد الاعتماد على استيراد الغذاء وتزايد حجم الفجوة الغذائية في ضوء محدودية وندرة موارد المياه التي تحد من إمكانات التنمية الزراعية في المملكة. والتساؤلات التي يدور حولها البحث تتعلق بتحديد حجم الفجوة الغذائية وتطورها في المملكة، وكيف يمكن تقليل حجمها، وتحديد السياسات الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة في ظل الأوضاع في الأسواق الخارجية ومحدودية وندرة موارد المياه في المملكة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الفجوة الغذائية في المملكة ونسب الاكتفاء الذاتي واتجاهاتها بالنسبة للمنتجات الغذائية الأساسية وتحديد وتحليل السياسات المستقبلية المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي في المملكة وضمان الحصول على الإمدادات الكافية من الغذاء وتجنب الصدمات الخارجية نتيجة التقلبات في الأسواق العالمية. أما

مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة، فهي الإحصاءات والتقارير الرسمية الصادرة من وزارة الزراعة السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربي الموحد ومنظمة الأغذية والزراعة.

هيكل البحث:

تتناول الدراسة عدة محاور رئيسية **وهي:**

1. إلقاء الضوء على أوضاع الغذاء في السوق العالمي والعربي.
2. تطور وضع القطاع الزراعي والسياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية.
3. تطور الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية في المملكة.
4. الفجوة الغذائية في المملكة وتطورها.
5. السياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة.

أولاً: أوضاع الغذاء في السوق العالمي والعربي:

لقد أصبحت تقلبات أسعار الغذاء في السوق العالمي والارتفاع في أسعار الغذاء في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي بلغ ذروته عام 2008م خطراً يهدد الأمن الغذائي خاصة في الدول التي تعتمد أساساً على استيراد الغذاء. فرغم أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء قد خفت حدتها

بعد أن بلغت ذروتها في صيف عام 2008م، إلا أنها يمكن أن تطفو على السطح مرة أخرى وتؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي التي تستورد ما يزيد على 60% من غذائها، (Woertz,2009).

ووفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية (يونيو 2008م)، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية وبلغت أعلى مستوياتها منذ ثلاثين عاماً.

الجدول رقم (1) يوضح الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم في السنوات الأخيرة منذ حدوث أزمة الغذاء العالمية بالمقارنة مع متوسط أسعارها في الفترة (2002م– 2004م):

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم (سنة الأساس 2002 –2004= 100)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007	%158.7
2008	%199.8
2009	%156.9
2010	%185.3
2011	%227.6
2012	%211.8

المصدر: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء – 2013م، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يتبين من الجدول رقم (1) الاتجاه المتزايد والمتقلب لأسعار الغذاء في العالم رغم انخفاضها نسبياً في عام 2009م بالمقارنة مع عام 2008م وهو العام الذي حدثت فيه أزمة الغذاء العالمية ثم عاودت الارتفاع بعد ذلك وبلغت أقصاها في عام 2011م.

وتشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت ارتفاعاً كبيراً على المستوى العالمي. ويوضح الجدول(2) الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم (سنة الأساس 2002-2004= 100)

جدول رقم (2)

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم (سنة الأساس 2002-2004= 100)

السلع الغذائية	2009م	2010م	2011م	2012م
الحبوب	173.7	182.6	246.9	241.3
الزيوت والدهون	150.9	194.2	252.3	225.3
السكر	257.3	302.0	368.9	305.7
اللحوم	132.9	152.2	176.6	175.5
منتجات الألبان	141.6	200.4	220.5	188.6

المصدر: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء،2013

يوضح الجدول رقم (2) اتجاه أسعار السلع الغذائية الرئيسية للارتفاع على المستوى العالمي وبلغت أقصاها في عام 2011م، حيث ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة 146.9% والزيوت النباتية بنسبة 152.3% والسكر بنسبة 268.9% واللحوم بنسبة 76.6% ومنتجات الألبان بنسبة 120.5% بالمقارنة مع سنة الأساس وهى متوسط الفترة (2002م-2004م).

وهذه التغيرات والتقلبات في مستويات الأسعار الدولية للغذاء ترجع إلى التغيرات في الإنتاج والعرض والإمدادات والكميات المتاحة للتصدير وقيام الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية بإلغاء الدعم عن صادراتها أو حظر التصدير أحياناً والظروف المناخية غير المواتية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية وعوامل المضاربة في الأسواق واتجاه بعض الدول لاستخدام الذرة والحبوب الأخرى لإنتاج الوقود الحيوي عوضاً عن النفط الذي ترتفع أسعاره في السوق العالمي بالإضافة إلى تغيرات الطلب على الاستيراد من مختلف الدول والذي يتأثر بالنمو السكاني والتغيرات في الدخل والنمو الاقتصادي والتحضر وتغير أنماط الاستهلاك وغيرها من العوامل كما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في مستويات المخزون الغذائي على المستوى العالمي ،حيث أشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مايو2012م إلى الانخفاض الحاد في المخزون العالمي من الحبوب خاصة القمح بين عامي 2010م، 2011م وانخفاض حاد في المخزون من البذور الزيتية بين عامي 2011م، 2012م.

وتتسم السوق الدولية للغذاء بالتقلبات وعدم الاستقرار مما يعرض الدول المستوردة للغذاء لتقلبات شديدة وصدمات خارجية تهدد أمنها الغذائي. وقد كشفت أزمة الغذاء العالمية الحادة عام 2008م والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء واتجاه الدول المصدرة له لوضع القيود علي تصدير الغذاء، أن الدول التي تعتمد علي استيراد الغذاء وتزداد فيها الفجوة الغذائية يمكن أن تتعرض لصعوبات تعرقل إمكانية حصولها علي الغذاء بالكميات والسعر المناسب في كل الأوقات مما يهدد أمنها الغذائي وأمنها القومي أيضاً حتى ولو كانت لديها القدرة المالية.

وبالنسبة للوطن العربي فقد بلغ صافى قيمة الفجوة الغذائية نحو 33.6 مليار دولار عام 2011م. ويوضح الجدول رقم (3) الفجوة الغذائية العربية وتوزيعها عام 2011م:

جدول رقم (3) الفجوة الغذائية في الوطن العربي عام 2011م

المنتجات الغذائية	قيمة الفجوة الغذائية (مليون دولار)	النسبة
مجموعة الحبوب	19538	%58.2
الزيوت النباتية	4980	14.8%
الألبان ومنتجاتها	3001	% 8.9
السكر	2500	%7.4
اللحوم الحمراء	3160	%9.4
اللحوم البيضاء	2840	% 8.5
الخضر	1180-	%3.5-
الفاكهة	410-	%1.2-
الأسماك	810-	%2.4-
البض	50-	%0.15-
صافي الفجوة الغذائية	33569	%100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011م، ص 49

يتبين من الجدول أن مجموعة الحبوب تمثل نسبة 58.2% أي ما يزيد عن نصف قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي بينما يوجد فائض من بعض المنتجات الغذائية بنسب محدودة مثل الخضر والفاكهة والأسماك والبيض.

ثانياً: تطور وضع القطاع الزراعي والسياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية:

كان القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية قد شهد نمواً كبيراً في خطط التنمية السابقة خاصة خطة التنمية الثالثة (1980م-1985م) حيث زاد التركيز على تنمية القطاعات الإنتاجية ومن أهمها قطاع الزراعة الذي أولته الحكومة عناية كبيرة لدفع عملية التنمية فيه واستمرت خطط التنمية الرابعة والخامسة والسادسة في إعطاء قطاع الزراعة اهتماماً كبيراً، حيث كانت الحكومة تقوم بشراء القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية بالإضافة إلى مختلف أنواع الدعم الأخرى المباشرة مثل القروض الزراعية والإعانات الزراعية وشراء المحاصيل بأسعار تشجيعية وتوزيع الأراضي الزراعية على المستثمرين من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي والحيواني. هذا بالإضافة لسياسة الخدمات الأخرى المساعدة للقطاع الزراعي وتشمل مشروعات البنية الأساسية وأهمها إنشاء السدود لحجز مياه الأمطار في مناطق عديدة في المملكة، كما قامت الحكومة بحفر الآبار لأغراض الزراعة وغير ذلك من الخدمات المساعدة والتي أسهمت في ارتفاع معدلات النمو في القطاع الزراعي حيث تضاعفت قيمة الناتج المحلى الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 1988م خلال فترة خطة التنمية الثالثة من نحو 5409 مليون ريال إلى 10911 مليون ريال (وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية) وحدثت قفزة كبيرة في إنتاج المنتجات الزراعية الغذائية والتي تشمل الحبوب والفواكه والخضار واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان والبيض والأسماك والتي نمت بنسب مرتفعة خاصة ابتداء من خطة التنمية الثالثة وتمكنت المملكة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وتصدير كميات للخارج.

وقد كانت سياسة الأسعار التشجيعية التي اتبعتها الدولة من خلال المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وغيرها من أشكال الدعم عوامل رئيسية في زيادة إنتاج القمح، ولكن التوسع في زراعة القمح أدى إلى زيادة الاستهلاك من المياه بمعدلات مرتفعة، حيث استهلكت الزراعة عام 1987م نحو 14 مليار متر مكعب من المياه أي حوالي 90% من

إجمالي حجم الطلب الكلى على المياه في المملكة واستهلكت زراعة القمح منها 5.3 مليار متر مكعب أي نسبة 37% من إجمالي استهلاك قطاع الزراعة من المياه حيث يعتبر القمح من المحاصيل التي تحتاج كميات كبيرة من المياه، كما أن الأسعار التشجيعية للقمح أثرت تأثيراً سلبياً على إنتاج المحاصيل الأخرى (وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة). ولذلك ظهرت الحاجة لتغيير السياسة الزراعية وتخفيض الدعم والأسعار التشجيعية للقمح لتقليل إنتاجه وبدأت المساحة المزروعة بالقمح والإنتاج منه يتناقص ابتداء من عام 1993م.

وكانت خطة التنمية السادسة (1995م– 2000م) مرحلة انتقالية هامة في مسار تنمية القطاع الزراعي والسياسة الزراعية بالمملكة، حيث تم تغيير نمط الإنتاج بالتقليل من المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الكبير من المياه وعلى رأسها القمح. وتستهدف المملكة تخفيض استهلاك المياه المستخدمة في الزراعة مستقبلاً من نحو 17 مليار متر مكعب إلى 5 مليار متر مكعب سنوياً (مؤسسة النقد العربي السعودي،2011م).

وفى السنوات الأخيرة خلال خطة التنمية الثامنة (2004م–2009م) تراوح معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي بين حد أقصى 3.1% عام 2004م وحد أدنى 0.6%عام 2009م (وزارة الزراعة، 2011م). وبلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة 1.5% (بالأسعار الثابتة لعام 1999م) وهو معدل منخفض وأقل من معدل نمو السكان، كما بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي 4.9% في المتوسط خلال تلك الفترة. وهذا التباطؤ في معدلات النمو في القطاع الزراعي راجع لتغير السياسة الزراعية في المملكة والتي أصبحت تركّز على هدف الاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة موارد المياه وترشيد استخدامها وتقليل الاعتماد على مصادر المياه الجوفية غير المتجددة.

ثالثاً: تطور الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية في المملكة:

مع تزايد الاستهلاك من الغذاء وارتفاع معدل نمو الطلب عليه، نتيجة لتزايد السكان وارتفاع الدخل، وانخفاض معدلات النمو في الإنتاج الزراعي اتسعت الفجوة الغذائية والتي تمثلت في زيادة الواردات من السلع الغذائية وتناقصت نسب الاكتفاء الذاتي(أي نسبة الإنتاج المحلي إلي الاستهلاك) من كثير من السلع الغذائية خاصة الحبوب وعلي رأسها القمح.

ويوضح الجدول رقم (4) تطور الإنتاج المحلى والواردات والمتاح للاستهلاك من المنتجات الغذائية في المملكة (بالألف طن) خلال فترة خطة التنمية الثامنة (2004م–2009م) وعام 2010م:

جدول رقم (4)

تطور الإنتاج المحلى والواردات والاستهلاك من المنتجات الغذائية في المملكة

	2004م			2009م			2010م		
إجمالي الحبوب	الإنتاج المحلى	صافى الواردات	المتاح للاستهلاك	الإنتاج المحلى	صافى الواردات	المتاح للاستهلاك	الإنتاج المحلى	صافى الواردات	المتاح للاستهلاك
	3194	4723	7917	1592	10472	12064	1570	12038	13608
القمح	2775	2	2777	1152	1499	2651	1349	1617	2966
إجمالي الخضروات	2479	477	2956	2677	317	2993	2521	380	2901
إجمالي الفواكه	1454	839	2293	1620	1057	2677	1549	1128	2677
اللحوم الحمراء	167	266	433	171	279	450	172	227	449
لحوم الدواجن	522	352	874	494	540	1034	447	637	1084
الأسماك	67	84	151	96	105	201	100	121	221
إجمالي اللحوم	756	702	1458	761	923	1684	719	1035	1754

بيض المائدة	145	3-	142	191	21-	170	219	18-	201
حليب طازج	1232	112-	1120	1718	80-	1638	1763	58-	1705

المصدر: وزارة الزراعة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد الثالث والعشرون والرابع والعشرون، المملكة العربية السعودية.

كما يوضح الجدول رقم (5) تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية في المملكة خلال فترة خطة التنمية الثامنة (2004م– 2009م) وعام 2010م:

جدول رقم (5)

تطور نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية في المملكة

المنتجات	عام 2004م	عام 2009م	عام 2010م
إجمالي الحبوب	%40.3	%13.2	%11.5
القمح	%99.9	%43.5	%45.5
الخضروات	%83.9	%89.4	%86.9
الفواكه	%63.4	%60.5	%57.9
إجمالي اللحوم	%51.8	%42.2	%41.0
اللحوم الحمراء	%38.5	%38	%38.3
لحوم الدواجن	%59.5	%47.8	%41.2
الأسماك	%44.3	%47.2	%45.2
بيض المائدة	%102.3	%112.5	%108.7
الحليب الطازج	%110	%104.9	%103.4

المصدر: وزارة الزراعة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد الثالث والعشرون والرابع والعشرون، المملكة العربية السعودية.

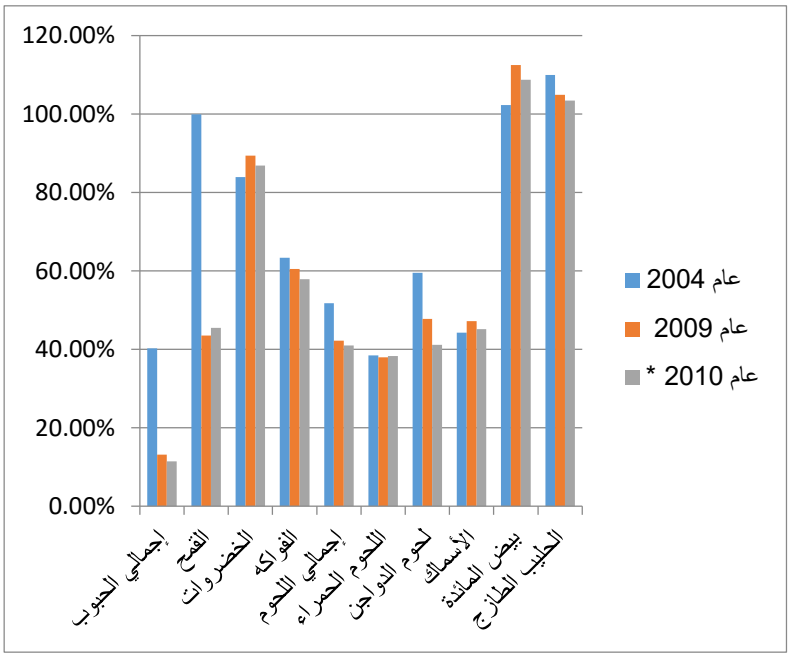

شكل (1) – تطور نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية في المملكة

يتبين من الجداول رقم (4)، (5) أنه في السنوات الأخيرة (2004م–2009م) خلال فترة خطة التنمية الثامنة تراجع الإنتاج المحلى من بعض المنتجات الغذائية في المملكة في عام2009م بالمقارنة مع عام 2004م خاصة من الحبوب وعلى رأسها القمح حيث نقص الإنتاج المحلى من الحبوب من نحو 3.2 مليون طن إلى نحو1.6 مليون طن أي نقص بنسبة 50% تقريباً وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 40.2% إلى 13.2% وزاد صافى الواردات من الحبوب من 4.7 مليون طن عام 2004م إلى 10.5 مليون طن عام 2009م أي أنها زادت بنسبة 122% تقريباً خلال تلك الفترة مما يعنى تزايد الفجوة الغذائية في الحبوب والراجعة لنقص الإنتاج المحلى من ناحية وزيادة الاستهلاك من ناحية أخرى حيث تزايد الاستهلاك من الحبوب خلال تلك الفترة من 7.9 مليون طن إلى 12.1 مليون طن أي بنسبة 52% تقريباً. ومن أهم محاصيل الحبوب التي تراجع إنتاجها في المملكة القمح حيث تناقص الإنتاج المحلى منه من نحو 2.8 مليون طن عام 2004م إلى 1.2 مليون طن تقريباً عام2009م أي نقص بنسبة 58% خلال الفترة المذكورة كما تناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 99.9% عام 2004م إلى 43.5% عام 2009م.

بالنسبة إلى اللحوم (وتشمل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك)، فقد تزايد الإنتاج المحلى منها بشكل طفيف بنسبة 0.7% خلال الفترة 2004م– 2009م، بينما تزايد الاستهلاك منها بنسبة 15.5% وتزايدت الواردات منها بنسبة 31.5% وبالتالي تناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي منها من 51.8% إلى 42.2%. وهذا التناقص في نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة اللحوم كان راجعاً أساساً لتناقص الإنتاج المحلى من لحوم الدواجن حيث نقص بنسبة 5.4% خلال تلك الفترة كما تناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن من59.7% عام 2004م إلى 47.8% عام 2009م. ويرجع هذا التناقص إلى تزايد الاستهلاك من ناحية وتناقص الإنتاج من ناحية أخري حيث كان معدل النمو في إنتاج الدواجن سالباً خلال عامي 2006م، 2007م حيث بلغ –0.37 عام 2006م وبلغ –5.05 عام 2007م (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010م).أما اللحوم الحمراء فقد زاد إنتاجها بشكل طفيف ونقصت نسبة الاكتفاء الذاتي منها بدرجة قليلة من 38.5% إلى 38%.

أما بالنسبة إلى الخضروات، فقد تزايد حجم الإنتاج المحلى منها فيما بين عام 2004م، 2009م بنسبة 8% تقريباً وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي منها من 83.9% في عام 2004م إلى 89.2% في عام 2009م وتناقص حجم الواردات منها من 477 ألف طن إلى 317 ألف طن.

وبالنسبة إلى الفواكه، فقد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي منها من 63.4% في عام 2004م إلى 60.5% في عام 2009م وهذا كان راجعاً لزيادة الاستهلاك بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإنتاج المحلى فكانت نسبة الزيادة في الإنتاج خلال الفترة المذكورة 11.4% تقريباً، بينما زاد الاستهلاك بنسبة 16.7% ونتيجة لذلك زاد حجم الواردات منها بنسبة 26%. وتعتبر الفواكه من السلع الغذائية التي ترتفع مرونة الطلب الدخلية عليها بحيث يزداد الطلب عليها بنسبة مرتفعة عند حدوث زيادة في الدخل. وبالتالي ازداد الطلب والاستهلاك من الفواكه بتأثير الزيادة في السكان وارتفاع الدخل وارتفاع المرونة الدخلية للطلب عليها.

أما بالنسبة إلى بيض المائدة والحليب الطازج، فإن المملكة تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل منهما وتصدر كميات للخارج. وقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من البيض من 102.3% في عام 2004م إلى 112.5% عام 2009م، وبالرغم من تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج من 110% إلى 104.9% إلا أن الإنتاج المحلى مازال يزيد عن حاجة الاستهلاك ويتم تصدير كميات للخارج.

يتبين من ذلك أن تناقص نسب الاكتفاء الذاتي يظهر واضحاً بالنسبة للحبوب وأهمها القمح، وهذا راجع لتغير السياسة الزراعية وتقليص الإنتاج المحلى والاتجاه للاعتماد على الاستيراد للمحافظة على الموارد المائية النادرة، كما أن المملكة لا تنتج محلياً أي كميات من الأرز نظراً لاحتياجه الكبير للمياه وتعتمد على استيراده بالكامل من الخارج.

رابعاً: الفجوة الغذائية في المملكة وتطورها:

الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الاستهلاك المحلي والإنتاج المحلي من الغذاء والذي يغطي عن طريق الواردات. وبلغ حجم الفجوة الغذائية ممثلة في قيمة واردات المملكة من المواد الغذائية حوالي 53.3 مليار ريال عام 2009م وبلغت في عام 2010م نحو 63.2 مليار ريال تمثل حوالي 15.8% من إجمالي قيمة الواردات في المملكة. كما تزايدت كمية الواردات من المواد الغذائية من نحو 15 مليون طن عام 2006م إلي نحو 19.8 مليون طن في عام 2010م تمثل نسبة 33.7% أي نحو ثلث الواردات الكلية في المملكة، وبلغت نسبة التغير السنوي في كمية الواردات من المواد الغذائية 8% خلال الفترة (2006م– 2010م)، [مؤسسة النقد العربي السعودي (2011)].

ويتوقع تزايد هذه الفجوة وتزايد كمية وقيمة واردات الغذاء مستقبلاً نتيجة لتزايد الاستهلاك من ناحية وتباطؤ معدلات النمو في الإنتاج الزراعي وتراجع الإنتاج من بعض المنتجات الغذائية خاصة الحبوب من ناحية أخري. والتزايد في الاستهلاك راجع للنمو السكاني وارتفاع مستوي الدخل ، حيث بلغ معدل نمو السكان 2.3% خلال الفترة (1990م– 1995م). كما بلغ عدد السكان عام 2010م نحو 27.1 مليون نسمة، ويتوقع أن يبلغ 36.5 مليون نسمة عام 2020م (بافتراض معدل نمو سنوي يعادل 1.9%). كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل متوسط دخل الفرد من 13517 دولار عام 2005م إلى 16245 دولار عام 2010م، [مؤسسة النقد السعودي (2011م)].

ووفقاً لتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط فإن معدل النمو السنوي المتوسط لدخل الفرد (قياساً بالأسعار الثابتة لعام 1999م) سوف يبلغ 3.5% خلال خطة التنمية التاسعة (2010م– 2014م). كما يرجع تزايد الاستهلاك من الغذاء أيضاً إلي ارتفاع المرونة الدخلية للطلب علي بعض السلع الغذائية مثل الفواكه واللحوم مما يعني ارتفاع معدلات نمو الطلب عليها مع ارتفاع الدخل كما أن الزيادة في استهلاك الغذاء في المملكة ترجع أيضاً لعوامل أخري تشمل العادات والتقاليد الاستهلاكية والعوامل الاجتماعية.

أما في الجدول رقم (6)، فيتم استعراض تطور الحجم النسبي للفجوة الغذائية (والتي تمثل نسبة الواردات إلى الاستهلاك) من المنتجات الغذائية الأساسية في المملكة خلال فترة خطة التنمية الثامنة (2004م– 2009م) وعام 2010م:

جدول رقم (6) تطور الحجم النسبي للفجوة الغذائية من المنتجات الغذائية الأساسية

المنتجات	عام 2004م	عام 2009م	عام 2010م
إجمالي الحبوب	%59.7	%86.8	%88.5
القمح	%0.1	%56.5	%54.5
الخضروات	%16.1	%10.6	%13.1
الفواكه	%36.6	%39.5	%42.1
إجمالي اللحوم	%48.2	%57.8	%59.0
اللحوم الحمراء	%61.5	%62.0	%61.1
لحوم الدواجن	%40.5	%52.2	%58.8
الأسماك	%55.7	%52.8	%54.8

بيض المائدة	-2.3%	-12.5%	-8.7%
الحليب الطازج	-10.0%	-4.9%	-3.4%

المصدر: محسوب باستخدام بيانات الجدول رقم (5)

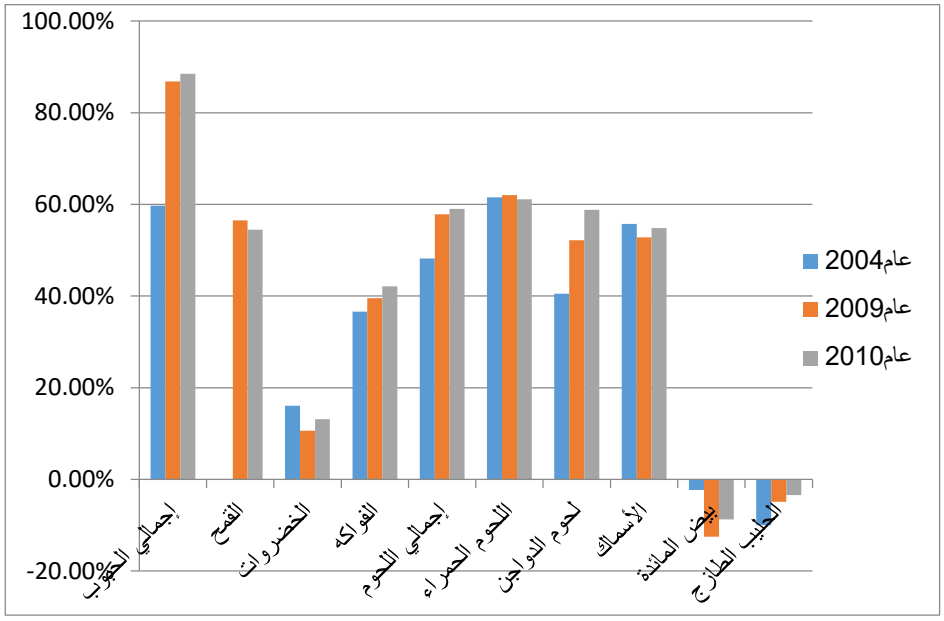

شكل رقم (2) -الحجم النسبي للفجوة الغذائية من المنتجات الغذائية الأساسية

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (2) ارتفاع الحجم النسبي للفجوة الغذائية بالنسبة للحبوب ومنها القمح واتجاهه نحو التزايد، أما بالنسبة للخضروات فهي منخفضة حيث تتجه المملكة للتوسع في إنتاج الخضروات وإحلال المنتجات قليلة الاستهلاك للمياه محل القمح والحبوب الأخرى والمحاصيل التي يرتفع استهلاكها من المياه. كما يلاحظ أن الحجم النسبي للفجوة الغذائية بالنسبة لمجموعة اللحوم مرتفعة وتزيد عن 50% وهناك إمكانيات لتخفيضها خاصة بالنسبة إلى لحوم الدواجن والأسماك حيث تعتبر المملكة لها ميزة نسبية في إنتاج تلك المنتجات فإنتاج الدواجن لا يعتمد على استخدام كبير للمياه كما تطل المملكة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي والذي يجعلها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأسماك ، أما بالنسبة إلى بيض المائدة والحليب الطازج فالفجوة الغذائية سالبة مما يعني أن المملكة تصدر كميات منها للخارج.

خامساً: السياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة:

إن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من الخارج وتزايد الفجوة الغذائية يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية ونقص الإمدادات من الغذاء أحياناً وتقلب أسعاره وارتفاع فواتير استيراد الغذاء مما يؤثر علي الأمن الغذائي. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج بشكل عام فإن تدعيم الأمن الغذائي من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي تواجهها عقبة ندرة المياه وصعوبة المناخ وضعف خصوبة التربة وافتقارها لبعض العناصر، وهذا يتطلب إتباع حزمة من السياسات المستقبلية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية وندرة موارد المياه ، وهذه السياسات ترتكز على **عدة محاور**:

1. التنمية المستدامة للموارد المائية والاستغلال الأمثل لها.
2. زيادة الإنتاج من الغذاء في ضوء المزايا النسبية على المستوى القطري والإقليمي والعربي.
3. تنويع مصادر استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية.
4. تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء.
5. الاستثمار الزراعي الخارجي.

1. **التنمية المستدامة للموارد المائية والاستغلال الأمثل لها:**

إن تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي يتطلب زيادة مستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة. والتنمية المستدامة لموارد المياه ترتكز على **عدة أسس وهي:**

- **تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار:**

ويتم ذلك بالتوسع في إقامة السدود، وقد بلغ عدد السدود في المملكة 351 سداً حتى عام 2010م سعتها التخزينية نحو 1.6 مليار متر مكعب، (وزارة الزراعة، 2011م). وتستهدف خطة التنمية التاسعة زيادة الطاقة التخزينية للسدود بنسبة 85% لتزداد إلى نحو 2.5 مليار متر مكعب بنهاية الخطة التاسعة عام 2014م، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة).

- **ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار:**

ويتضمن ذلك الاستغلال الأمثل لها في الزراعة دون استنزاف والمحافظة عليها من التلوث وتغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ورفع مستوى المياه في الآبار ومما يساعد على ذلك بناء السدود لحجز مياه الأمطار والذي يسهم في عملية التغذية. وتتجه المملكة حالياً لتقليل استخدام المياه الجوفية العميقة غير المتجددة والتي استنزف حجم كبير منها في الزراعة خاصة زراعة القمح في العقود الماضية.

- **التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي:**

تعتبر المياه المعالجة مصدر هام من مصادر المياه للأغراض الزراعية والصناعية وري الحدائق وتغذية المياه الجوفية. وتتجه المملكة حالياً للتوسع في الطاقة الإنتاجية للمياه المعالجة وتشمل مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والصناعي وإعادة استخدامها باعتبارها مصدر متجدد للمياه ، وتستهدف خطة التنمية التاسعة في المملكة زيادة نسبة المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي إلى نحو 50% من الاستهلاك للأغراض البلدية والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة بمعدل 10% سنوياً. كما يمكن الاعتماد بالكامل على المياه المعالجة للأغراض الصناعية والذي يوفر في استخدام المصادر الأخرى للمياه الصالحة للاستهلاك المنزلي والأغراض الزراعية.

- **تطوير التكنولوجيا المستخدمة في تحلية المياه وزيادة الطاقة الإنتاجية منها:**

من المهم التطوير المستمر للتقنيات المستخدمة في تحلية مياه البحر لتخفيض تكلفتها والتغلب على مشكلة تلوث البيئة بالاعتماد على الطاقة الشمسية في التحلية وهى من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة بدلاً من الاعتماد على مصادر الطاقة الناضبة والملوثة للبيئة وهى النفط والغاز الطبيعي، وهذا يسهم في تخفيض تكلفة المياه المحلاة وهذا قد يمكن من استخدامها مستقبلاً في زراعة بعض المحاصيل بعد خلطها بالمياه المالحة.

- **تقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع:**

ويعتمد ذلك على رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم وهذا يسهم في توفير كميات كبيرة من المياه.

- **ترشيد استهلاك المياه في الزراعة والمجالات الأخرى:**

من الضروري ترشيد استهلاك المياه في قطاع الزراعة وهو أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه، وهذا يتم من خلال التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات بحيث يمكن الحصول علي كميات أكبر من الإنتاج الزراعي بكميات أقل من المياه ورفع الإنتاجية للمستخدم من المياه، والتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة والاهتمام

بالبحث العلمي لاستنباط أصناف من النباتات والمحاصيل يقل استهلاكها للمياه وتتحمل الجفاف وملوحة المياه والتربة، وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي بشكل يتناسب مع ندرة الموارد المائية المتاحة بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه مثل الإنتاج الدواجني والحيواني وإنتاج الأسماك. ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه وضع تسعيرة ملائمة للمياه واعتبارها مورد اقتصادي نادر.

- **التكامل الإقليمي وإقامة المشروعات المشتركة في مجال المياه:**

ويمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية في هذا المجال للإسهام في تنمية الموارد المائية.

2. **زيادة الإنتاج من الغذاء على المستوى القطري والإقليمي والعربي:**

فعلى المستوى القطري، يمكن توزيع المحاصيل النباتية على مناطق المملكة وفقاً للمزايا النسبية لكل منطقة وتحديد المشروعات الزراعية التي يصرح بها لكل منطقة بحيث يتم تعظيم العائد من الاستثمارات الزراعية في ظل قيد ندرة موارد المياه وزراعة المحاصيل الملائمة لظروف كل منطقة من حيث المناخ والموارد المائية المتاحة ومعدلات سقوط الأمطار في كل منطقة. ومن الضروري أيضاً التركيز على التوسع الرأسي في الزراعة ورفع الإنتاجية الزراعية لأن إمكانات التوسع الأفقي وزيادة المساحة المزروعة محدودة نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه.

كما يجب توجيه الاستثمارات الزراعية لمجالات الإنتاج التي تلائم ظروف المملكة ومشكلة ندرة المياه فيها مثل الأسماك والدواجن خاصة وأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها متواضعة والإنتاج المحلى أقل من احتياجات الاستهلاك وهناك إمكانيات للتوسع في الإنتاج منها لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل حجم الفجوة الغذائية منها.

وعلى المستوى الإقليمي، يجب التنسيق والتعاون فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الاستغلال الكفء والأمثل للموارد الزراعية المحدودة والتنسيق الخليجي فيما يتعلق بإقامة المشروعات الزراعية المشتركة بالاعتماد على التقنيات الحديثة والتنسيق بين عمليات الإنتاج وعمليات التسويق للمنتجات الزراعية والغذائية على مستوى دول المجلس وحل مشاكل التمويل للاستثمارات الزراعية ومشاكل التسويق للمنتجات الزراعية، وضمان عدم الازدواجية في إقامة المشروعات الزراعية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المحدودة في دول المنطقة. بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات الغذائية على مستوى دول المنطقة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها والعمل على تأمين المواد الخام الزراعية اللازمة لتلك الصناعات الغذائية والتنسيق مع الدول العربية الأخرى والتي تتمتع بوفرة في مواردها الزراعية. وتعتزم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي إعداد خريطة للاستثمار الزراعي في النصف الثاني من عام 2012م توضح الفرص الاستثمارية الزراعية في مختلف الدول العربية للمنتجات الزراعية المتنوعة مما يساعد على تحفيز نمو المشروعات الاستثمارية الخليجية في قطاع الزراعة على مستوى المنطقة العربية مما يسهم في تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الخليجي والعربي.

وعلى المستوى العربي، من المهم تدعيم التكامل الزراعي العربي لتدعيم الأمن الغذائي العربي وإقامة المشروعات العربية المشتركة لزيادة إنتاج الغذاء لسد الفجوة الغذائية في المملكة والوطن العربي. وهذا يتطلب التعاون العربي لاستغلال الموارد الزراعية المتنوعة في المنطقة العربية لزيادة الإنتاج من الحبوب والمحاصيل الأخرى بالإضافة لإنتاج أكبر قدر ممكن من المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وإتاحة الفرصة لانتقال عناصر الإنتاج الزراعي من رأسمال وتكنولوجيا وإدارة ومنظمين إلى المناطق التي يتواجد فيها الأراضي الزراعية الخصبة وتتمتع بوفرة في موارد المياه. ويمكن توجيه جانب هام من الاستثمار الخليجي الخارجي للتنمية الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء في الدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي ويتوفر لديها موارد المياه والأراضي الزراعية الخصبة مثل السودان. هذا بالإضافة لتنشيط التجارة البينية العربية وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية والوصول لدرجات أعلى من التكامل الاقتصادي العربي.

3. **تنويع مصادر استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية:**

من المعروف أن الأمن الغذائي لا يعني تحقيق الاكتفاء **الذاتي**، بل إن مفهوم الاكتفاء الذاتي استبدل بمفهوم آخر وهو الاعتماد على الذات، (**سالم اللوزي** وآخرون،2009م)، والذي يعنى قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلى بالإضافة إلى الاستيراد من الخارج بالاعتماد على مواردها الذاتية من النقد الأجنبي. وحددت هيئة التنمية الدولية في الولايات المتحدة معني الأمن الغذائي بأنه حصول جميع السكان في كل الأوقات علي الغذاء الكافي الذي يواجه احتياجاتهم الغذائية التي تضمن لهم حياه صحية ومنتجة.

وتتمتع الدولة بأمن غذائي عندما تمتلك القدرة علي الحصول علي الغذاء الكافي في كل الأوقات من خلال الإنتاج المحلي والمخزون أو التجارة الدولية لإشباع حاجات كل السكان فعلياً (**القريشى**، 2010م، ص 188).

وعلى ذلك فإن الاستيراد من الخارج لاستكمال الاحتياجات من الغذاء يعتبر أحد المحاور لتحقيق الأمن الغذائي، فمن الصعب لأي دولة الاعتماد بالكامل على إنتاجها المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتجات والسلع الغذائية. والاستيراد من الخارج يتطلب متابعة ودراسة حركة الأسواق العالمية وتنويع مصادر الحصول على الغذاء من الخارج لضمان الحصول على الغذاء في كل الأوقات وبالأسعار الملائمة.

4. **تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء:**

من العوامل المهمة لتدعيم الأمن الغذائي تكوين مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب وعلى رأسها القمح والأرز. وبناء المخزون الاستراتيجي للغذاء يساعد على توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار معتدلة ويوفر للمملكة الأمن المطلوب ضد تضخم الأسعار العالمية وعوامل الاحتكار من قبل الدول المصدرة للغذاء ومن التجار المستوردين للسلع الرئيسية. وتسعي المملكة إلى تحقيق مستوي معين من الأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية وأهمها: القمح، والأرز والزيوت النباتية الغذائية بحيث يكفي الاحتياجات الاستهلاكية لمدة ستة أشهر على الأقل.

وتبلغ احتياجات الاستهلاك من الحبوب ومنها القمح في المملكة عام 2010م نحو 13.6 مليون طن منها نحو 3 مليون طن من القمح (جدول رقم 4) ، وهذا يتطلب تكوين مخزون استراتيجي يكفى مدة ستة شهور يبلغ نحو 7 مليون طن من الحبوب منها نحو 1.5 مليون طن من القمح. وهذه الكميات ليست ثابتة وإنما تتزايد سنوياً مع زيادة أعداد السكان وارتفاع مستوى الدخل وغير ذلك من العوامل.

وتكوين المخزون من مختلف السلع الغذائية الأساسية يتم في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالية والمستقبلية، ويتم تكوين هذا المخزون عن طريق الإنتاج المحلى والاستيراد كما يمكن أن يسهم الاستثمار الزراعي الخارجي في تكوين هذا المخزون الاستراتيجي.

وتكوين المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية يمكن أن يتم من خلال توقيع عقود طويلة الأجل لشراء تلك السلع الأساسية من الدول الزراعية التي لديها فائض في الإنتاج وتتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وبالاعتماد على الاتفاقات التجارية المحكومة بقواعد النظام التجاري العالمي وبالتالي يمكن للمملكة الحصول على السلع الغذائية الأساسية بأسعار تنافسية وتخزينها وطرحها في الأسواق عند الحاجة. ومما يساعد علي تكوين هذا المخزون أن المملكة تتمتع بقدرة مالية ذاتية مرتفعة.

5. **الاستثمار الزراعي الخارجي:**

في ظل ندرة موارد المياه في المملكة العربية السعودية ودول الخليج وصعوبة المناخ وعدم ملاءمته للزراعة ومحدودية الأراضي الزراعية والإمكانيات المحدودة للتوسع الزراعي، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الغذاء وتتسع الفجوة الغذائية وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية خاصة الحبوب، ونظراً لعدم استقرار سوق الغذاء العالمي

وتعرضه للهزات واتجاه بعض الدول المصدرة للغذاء لوضع حظر على الصادرات أحياناً كما حدث خلال أزمة الغذاء العالمية عام 2008م والذي أثر على الدول المستوردة وتسبب في ارتفاع حاد في أسعار الغذاء فيها، من هنا فقد اتجهت المملكة ودول الخليج لتبنى إستراتيجية جديدة لتدعيم الأمن الغذائي فيها وضمان الحصول على الإمدادات الكافية من الغذاء، بالإضافة للتوفير في استخدام موارد المياه النادرة فيها. وهذه الإستراتيجية تقوم على الاستثمار الزراعي في الخارج في الدول العربية والإفريقية التي يتوفر فيها الموارد الزراعية وموارد المياه، ويتم ذلك من خلال شراء أو تأجير أراضي زراعية في تلك الدول وزراعتها ومن ثم الحصول على المنتجات الزراعية والغذائية وتصديرها إلي الأسواق الخليجية.

وهذه الإستراتيجية ترتكز على مبادرة **الملك عبد الله** للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، (وزارة التجارة والصناعة، 2010م)، والتي استهدفت إيجاد مخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية مثل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا والشعير والذرة الرفيعة والثروة الحيوانية بما يحقق الأمن الغذائي للمملكة ويمنح غذائية مستقبلية بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية. وأكدت المبادرة على أن الاستثمار الزراعي في الخارج ليس بديلاً للزراعة محلياً وإنما مكمل لها. وبالتالي، فهي لا تعني إهمال تنمية قطاع الزراعة في المملكة ودول الخليج وذلك لضمان درجة معينة من الاعتماد على قدراتها المحلية. كما أن هذه الإستراتيجية لا تعنى قطع أو إضعاف العلاقات التجارية والتبادل التجاري مع الدول الأخرى التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج الغذاء والحبوب مثل استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وإنما فقط تنويع مصادر الحصول على الإمدادات الكافية من الغذاء اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن العوامل التي تساعد على نجاح هذا التوجه للاستثمار الزراعي في الخارج والتذليل من عقباته ضرورة أن تعم الفائدة المشتركة على المستثمرين من ناحية والدول المستضيفة للاستثمارات من ناحية أخرى، بحيث تسهم تلك الاستثمارات في تنمية قطاع الزراعة في إفريقيا وحصول تلك الدول المستضيفة على جانب من الإنتاج يسوق محلياً لديها مما يسهم في دعم الأمن الغذائي للأطراف المشاركة خاصة وأن الدول الإفريقية تعتمد علي المعونات الغذائية وتسعي جاهدة لمواجهة طلبها المحلي.

فمن الصعب تصدير كميات كبيرة من الغذاء من بلاد تواجه نمو سكاني كبير ولديها عجز غذائي، وبالتالي، فإن الاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج لكي يحقق أهدافه في تحقيق الأمن الاستيرادي للغذاء يجب أن يواجه الطلب المحلي في الدول المضيفة للاستثمار.

الخاتمة:

تناولت الدراسة عرضاً لأوضاع الغذاء في السوق العالمي وأوضحت التقلبات التي تتسم بها السوق الدولية للغذاء وعدم استقرارها مما يمثل خطورة على الدول المستوردة للغذاء ويهدد الأمن الغذائي فيها. وتبين من دراسة وضع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية أن هناك تحولاً في السياسة الزراعية نحو التقليل من إنتاج المحاصيل التي يرتفع استهلاكها للمياه وعلى رأسها القمح بغرض تقليل استهلاك المياه في قطاع الزراعة وهو أكبر القطاعات المستهلكة للمياه في المملكة. وقد أدى انخفاض معدلات النمو في الإنتاج الزراعي وتزايد الاستهلاك من الغذاء وارتفاع معدل نمو الطلب عليه إلى تزايد الفجوة الغذائية وتناقص نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية الأساسية مثل الحبوب وعلى رأسها القمح. إلا أن المملكة قد حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة من بعض المنتجات الغذائية الأخرى مثل بيض المائدة والحليب الطازج والخضروات بينما ظلت نسب الاكتفاء الذاتي مستقرة عند مستوى متواضع من بعض المنتجات الغذائية الأخرى.

ونظراً لأن تزايد الفجوة الغذائية والاعتماد المتزايد على الاستيراد يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية ونقص الإمدادات من الغذاء أحياناً مما يهدد الأمن الغذائي، ونظراً لأن ندرة موارد المياه تمثل قيداً أساسياً أمام التوسع في الإنتاج المحلى من الغذاء في المملكة خاصة بالنسبة للمنتجات والمحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، فقد تطلب ذلك الاعتماد على حزمة من السياسات المستقبلية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان الحصول على الغذاء الكافي لجميع السكان في كل الأوقات. ترتكز هذه السياسات على عدة محاور، وهى: التنمية المستدامة للموارد المائية والاستغلال الأمثل لها، زيادة الإنتاج من الغذاء في ضوء المزايا النسبية على المستوى القطري والإقليمي والعربي، تنويع مصادر استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية، تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء، بالإضافة إلى الاستثمار الزراعي الخارجي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. القريشي، محمد (2010م)، **علم اقتصاد التنمية**، الأردن، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى.
2. اللوزى، سالم (2009م) ، **تحديات الأمن الغذائي** العربي، مراجعة وتقديم صبحي القاسم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
3. **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** (2013م)، http://www.FAO.org,
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2011م)، **تقرير الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم ،السودان.
5. مؤسسة النقد العربي السعودي (2011م)، **التقرير السنوي السابع والأربعون**، المملكة العربية السعودية.
6. وزارة الاقتصاد والتخطيط(2010م)، **خطة التنمية التاسعة**، الموقع .http://www.mep.org.sa
7. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010م)، **منجزات خطط التنمية** (1970م–2009م)، الإصدار السادس والعشرون.
8. وزارة التجارة والصناعة (2010م)، **المبادرة الزراعية**، المملكة العربية السعودية.
9. وزارة التخطيط، **خطة التنمية الخامسة**، المملكة العربية السعودية.
10. وزارة التخطيط (1996م)، **منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية.**
11. وزارة الزراعة(2009م)، **الكتاب الإحصائي السنوي الثاني والعشرون**، المملكة العربية السعودية.
12. وزارة الزراعة(2010م)، **الكتاب الإحصائي السنوي الثالث والعشرون**، المملكة العربية السعودية.
13. وزارة الزراعة (2011م)، **الكتاب الإحصائي السنوي الرابع والعشرون**، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. FAO, Food Outlook: Global Market Analysis (2007), November.
2. Woertz, E. (2009), "The GCC, Food Security and Overseas Agro-Investments", Eurasia Critic.